صوت الأمة

جامعة الأمة
Ummah University

أكتوبر ، نوفمبر 2015 م العدد 30 جريدة شهرية تصدر عن دائرة العلاقات العامة وقسم الصحافة والإعلام بالجامعة

جامعة الأمة تشارك في

المؤتمر السنوي الرابع المحكم لكلية القانون في جامعة الأزهر بغزة

شارك وفد جامعة الأمة برئاسة الأستاذ الدكتور نعمان عطوان ،عميد كلية الحقوق بجامعة الأزهر-غزة، بالتعاون مع العيادة القانونية ،فعاليات مؤتمرها العلمي الرابع: "المعالجة التشريعية لمعايير العدالة في فلسطين". و قد رافق رئيس جامعة الأمة، الأستاذ خالد عاشور المساعد الإداري لرئيس الجامعة ،ومدير العلاقات العامة الأستاذ حسام بارود ، ضمن أنشطة مشروع آفاق رحبة لتطوي التعليم القانوني الممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني ، بحضور الدكتور عبد الرحمن حمد رئيس مجلس أمناء الجامعة ، والأستاذ الدكتور سامي مصلح نائب رئيس الجامعة للشئون الأكاديمية ، والدكتور سامر الوليد عميد كلية الحقوق ورئيس المؤتمر.

3

(راضي) يشارك بورقة علمية في مؤتمر القانون الدولي الإنساني في الجامعة الإسلامية.

5

المبادرة الجزائرية الفلسطينية تقدم منحاً دراسية لطلبة جامعة الأمة

4

وفد البنك الإسلامي الفلسطيني يبحث التعاون مع جامعة الأمة .

4

كلية العلوم الشرطية تنظم لقاءً بعنوان(قاضي التسوية)

3

جامعة الأمة ، وسلطة النقد: تنظمان محاضرة: حول إدارة الأنظمة الائتمانية وحماية حقوق المقترضين.

نظمت سلطة النقد وبالتعاون مع كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة الأمة للتعليم المفتوح، محاضرة مختصة حول "إدارة الأنظمة الائتمانية وحماية حقوق المقترضين"

و قد حضر المحاضرة مشرف خدمات الجمهور أ. حسين رقوت ، ووفد مرافق من سلطة النقد ، وعميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية د. خالد عاشور ، ومدير مقر غزة أ. محمود أبو ندى. وأعضاء هيئة التدريس. وطلبة الكلية في الجامعة.

حيث رحب (عاشور) في كلمة له بضيوف سلطة النقد والحضور جميعا ، مثمنا دور سلطة النقد الفلسطينية ، في نشر هذه المحاضرات التثقيفية لطلبة الجامعات

5

ورشة عمل حول توحيد معايير مفاتيح القبول؛ لدراسة الاختصاصات الجامعية ، ونظام التجسير.

شارك مساعد رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية في جامعة الأمة ، الدكتور رأفت الهور في ورشة عمل حول توحيد معايير مفاتيح القبول لدراسة الاختصاصات الجامعية ، ونظام التجسير بحضور ، د. أيمن اليازوري ،الوكيل المساعد لشئون التعليم العالي ، و لجنة مختصة مكونة من خبراء و نواب أكاديميين لعدد من مؤسسات التعليم العالي الحكومية و الأهلية و الخاصة ، لتوحيد معايير مفاتيح القبول لدراسة الاختصاصات الجامعية و نظام التجسير ، من خلال الأخذ برؤية ميدان التعليم العالي في بناء التوجهات المستقبلية للتعليم العالي .

6

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

صوت الأمة

إشراف عام:
د. عدنان أبو عامر

رئيس التحرير:
أ. حسام بارود

إخراج وتصميم:
أ. عبد الكريم أبو حصيرة

هيئة التحرير:
طلبة المستوى الرابع

المقر الرئيس ـ مدينة الزهراء
TEL:2632202/3/4/5

مقر غزة
غزة ـ النصر ـ غرب عيادة السويدي
TEL:2889924/5
FAX: 2889927

Www.uou.edu.ps
Info@uou.edu.ps
Www.facebook.com
/uouedups

Ummahvoice
@uou.edu.ps

الكلية الجامعية تطلق برنامجاً تدريبياً يستهدف أعضاء الهيئة الأكاديمية

أطلق مركز التطوير الأكاديمي بالكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، البرنامج التدريبي (تميز)، والذي يستهدف أعضاء الهيئة الأكاديمية في الكلية ؛ بهدف تعزيز قدرات الكادر الأكاديمي ؛ وصقل مهاراته في المجالات المختلفة ؛ وتعزيز التطوير المستمر لطرق التدريس.

وفي حديث أوضح المهندس محمد العفيفي ، رئيس مركز التطوير الأكاديمي : أن البرنامج التدريبي يأتي ضمن خطة التميز التي أطلقتها الكلية الجامعية بداية العام الدراسي ضمن محور تطوير أداء الكادر الأكاديمي. الذي يتضمن عدة محاور هي: الجوانب التقنية ، ومهارات الريادة والابتكار ، والمهارات الأكاديمية ، والبحث العلمي ، والمهارات الحياتية.

وقد أكد (العفيفي)، أن مركز التطوير الأكاديمي يتطلع عبر أنشطته المختلفة ، وهذا البرنامج التدريبي إلى ؛ التحسين المستمر في الأداء الأكاديمي ؛ لما ينعكس بشكل مباشر على الطلاب ومستواهم الدراسي. كما يحقق التميز في تقديم المحاضرات وتقويم أداء الطلبة ، ثم تقييمه .

يشار إلى أن مركز التطوير الأكاديمي في صدد إطلاق برنامج (تميز للطلاب) خلال الفترة القريبة القادمة ، والذي يشتمل على مجموعة متنوعة من المحاور التي تهدف إلى الارتقاء بالطلبة. وإكسابهم مهارات متنوعة ؛ تسهم في تحسين أدائهم في التحصيل العلمي.

أكاديمية الإدارة والسياسة ، تطلق مؤتمرها الثالث حول الأمن القومي الفلسطيني.

أطلقت أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا ، مؤتمرها السنوي الثالث " مؤتمر الأمن القومي الفلسطيني " بعنوان : الدولة الفلسطينية تحديات ومآلاته ، الذي صادف ذكرى الاعتراف بالدولة الفلسطينية بالأمم المتحدة، وذكرى رحيل الرمز ياسر عرفات ، والشهيد القائد أحمد الجعبري.

حيث أكد الدكتور أحمد البادية ، رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر ، أن اللجان عملت كافة بكل اجتهاد منذ الإعلان عن هذا المؤتمر وصولا الى هذه اللحظة ؛ ليصل إلى المستوى الذي يليق بالقضية الفلسطينية ، ومستقبلها ، كما قدم شكره للجنة التحضيرية ، رؤساء اللجان وأعضائها ، وباحثي الأكاديمية ، الذين كانوا نعم العون خلال التحضير للمؤتمر.

كما ذكر ، أن المؤتمر ضم(٤) أربعة محاور علمية رئيسة هي: المحور السياسي ،المحور الاقتصادي ،المحور القانوني ،المحور الإعلامي حيث كان كل محور من هذه المحاور زاخراً بالأبحاث العلمية المحكمة.

بدوره أكد الدكتور محمد المدهون " رئيس المؤتمر" خلال كلمته الافتتاحية ، على أهمية التفكير الجماعي الفلسطيني والعمل المشترك ، وتكامل الجهود ؛ من اجل النهوض بالقضية الفلسطينية ؛ ولاسقاط (وعد بلفور) المشئوم عمليا. واقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة رغم التحديات. كما ذكر: أن المؤتمر ينعقد اليوم في نسخته الثالثة على التوالي. حيث جاء المؤتمر ضرورةً ملحةً في مواجهته مواجهة علمية سياسية لمؤتمر (هرتسيليا) للأمن القومي الصهيوني. لنقول ، بأن طريق إقامة الدولة ونظرة الاحتلال هي ذات الطريق التي يعتمدها المحتل في ؛ التأصيل العلمي والإعداد البحثي ، والتخطيط والاستشراف المنهجي. وللتأكيد على وجوب اجتماع كل ألوان الطيف الفلسطيني من أصحاب القرار مع أصحاب الرأي على طاولة واحدة ؛ لنفكر سوياً بعقل جمعي عنوانه ؛ فلسطين ودولتها الموعودة " كيف نحققه ؟ "وشعارها " فلسطين توحدنا ".

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

كلية العلوم الشرطية تنظم لقاءً بعنوان"قاضي التسوية".

عقدت جمعية الوداد للتأهيل المجتمعي، بالتعاون مع كلية العلوم الشرطية والقانون بجامعة الأمة للتعليم المفتوح، من خلال برنامج: تعزيز سيادة القانون في الأراضي الفلسطينية والذي تنفذه بتمويل من الأمم المتحدة

لقاء بعنوان : قاضي التسوية ودوره في تخفيف العبء في المحاكم. حيث هدف ذلك اللقاء إلي الخروج بورقة حول ضرورة تفعيل دور قاضي التسوية وأهميةهذا الدور في التخفيف عن المحاكم.

ولقد حضر الدكتور نافذ المدهون ممثلا عن المجلس التشريعي، والمستشار زياد ثابت عضو هيئة القضاء الاعلي، والدكتور عماد أبو حرب المحاضر في الجامعات الفلسطينية، ومدير الشرطة في كلية العودة كما حضر عدد من طالبات كلية العلوم الشرطية والقانون من جامعه الأمة ،والأستاذ محمود أبو ندى مدير فرع غزة، ومجموعة من الشخصيات.

و قد افتتح الحديث المستشار زياد ثابت: لتسليط الضوء على ماهية قاضي التسوية ، وماهي مهامه ، حيث إن قاضي التسوية هو القاضي الذي يتولي التوفيق بين الخصوم في الدعاوي التي يجوز الصلح فيها .كما أنه يعد من أهم الركائز في المنظومة القضائية الفلسطينية على الرغم من عدم تفعيل دوره في المحاكم الفلسطينية حتى اللحظة . ويعود هذا إلي عدة أسباب منها : إدارية وأخرى لوجستية.

كما أوضح (ثابت) أن قاضي التسوية يتسلم ملف القضية بعد إحالته من قلم المحكمة خلال ثلاثة أيام من تاريخ الإيداع اللائحة الجوابية : بناء علي طلب احد الخصوم ويتم التوفيق سواء أكان بشكل جزئي أم كلي كما أن قاضي التسوية لا يتعامل مع القضية تعامل قاضي الموضوع بما يتطلب منه سماع البينات والشهود وتحديد المراكز القانونية للخصوم اذ يشترط ان يكون قاضي الموضوع وقاضي التسوية على دراية كاملة بتفاصيل القضية مع اختلاف طبيعة عمل كل منهما في الوصول الي حل للقضية المعروضة امامه.

في حين تطرق الدكتور نافذ المدهون الي النصوص الناظمة لدور قاضي التسوية وانتقد اخفاق المشرع في المادة(٦٩)من قانون اصول المحاكمات المدنية والتجارية سنة ٢٠٠١ عندما نص علي احالة ملف الدعوي بناء علي طلب احد الخصوم . اذ كان يفترض علي المشرع النص علي احالة القضية دون طلب من الخصوم ؛ ذلك لان الخصم عادة ما يلجأ اليه إنما هو الصلح. كذلك انتقد (المدهون) المشرع في اخفاقه في أمر التبليغ حيث قال : إنه يجب تعديل بعض النصوص الناظمة لعمل قاضي التسوية ، كي تتفق مع الغاية التي وضعت من اجلها.

أما الدكتور عماد ابو حرب فقد عرج الى أن الوضع الفلسطيني الحالي بحاجة ماسة الي تفعيل دور قاضي التسوية ؛ نظراً لميول الافراد الي الصلح عادة في اغلب القضايا سواء أكانت المدنية أم الجنائية . من منطلق العادات والتقاليد والعرف العشائري كما سرد (ابو حرب) عدة وقائع واحداث اكدت علي حاجة المجتمع الفلسطيني الي تفعيل دور قاضي التسوية ؛ لتخفيف الاختناق القضائي.

واضاف الدكتور نافذ المدهون ؛ بان المستشارين يولون النظام القضائي والاجراءات التبعة اهمية كبيرة في الدولة التي يريدون الاستثمار فيها ؛ لذا فسرعة تحصيل الحقوق وعدم اطالة امد التقاضي واختصارالوقت وسرعة البت وتوفير نفقات التقاضي ؛ تساهم بشكل كبير وغير مباشر في اجتذاب المستثمرين بأموالهم . وتشجعهم علي الاستثمار في فلسطين بالإضافة الي تعزيز الثقة في القضاء واعادة الهيبة له .

وفي نهاية اللقاء قدم ؛ الدكتور نافذ المدهون والدكتور عماد ابو حرب والمستشار زياد ثابت عدة توصيات منها:-

- ضرورة العمل علي تفعيل دور قاضي التسوية . مع العمل علي تذليل الاسباب سواء أكانت ادارية أم غيرها ؛ لتمكين قاضي التسوية من القيام بدوره في محاكم الصلح والبداية.

- تعديل المادة(٦٩)من قانون اصول المحاكمات المدنية والتجارية سنة ٢٠٠١ الذي نص على احالة ملف الدعوي بناء علي طلب احد الخصوم . اذ يفترض بالمشرع النص على احالة القضية للتسوية القضائية دون طلب من الخصوم - محضر الصلح (السند التنفيذي) هو من الاوراق الرسمية التي لا يجوز الطعن فيها الا بالتزوير وكذلك لا يجوز الطعن فيه او استئنافه ؛ كونه نتج عن اتفاق بين الخصوم.

جامعة الأمة تشارك في
المؤتمر السنوي الرابع المحكم لكلية القانون في جامعة الأزهر بغزة

شارك وفد جامعة الأمة برئاسة الأستاذ الدكتور نعمان عليان ،عميد كلية الحقوق بجامعة الأزهر-غزة بالتعاون مع العيادة القانونية .فعاليات مؤتمرها العلمي الرابع: "المعالجة التشريعية لمعايير العدالة في فلسطين". و قد رافق رئيس جامعة الأمة: الأستاذ خالد عاشور المساعد الإداري لرئيس الجامعة ،ومدير العلاقات العامة الأستاذ حسام بارود ، ضمن أنشطة مشروع آفاق رحبة لتطوي التعليم القانوني الممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني . يحضر الدكتور عبد الرحمن حمد رئيس مجلس أمناء الجامعة ، والأستاذ الدكتور سامي مصلح نائب رئيس الجامعة للشئون الأكاديمية ، والدكتور ساهر الوليد عميد كلية الحقوق ورئيس المؤتمر ، والسيد ستيسي بلندل الأخصائي الفني في برنامج تعزيز سيادة القانون في الأرض الفلسطينية، ولفيف من قادة القوى والفصائل الوطنية والإسلامية ، ونواب المجلس التشريعي، ومحافظي قطاع غزة ، إضافة إلى حشد كبير من أعضاء مجلس الأمناء ، وأعضاء مجلس الجامعة ، وأساتذة الجامعات ،ورجال الإصلاح ، وعشرات الباحثين والمشاركين في المؤتمر.

من جانبه شدد د. ساهر الوليد ؛ على أن عقد المؤتمر إنما جاء استجابة لمتطلبات ؛ علمية ووطنية واجتماعية وسياسية فرضت نفسها على ساحة الجامعات الفلسطينية والمؤسسات الوطنية . مشيراً إلى أن الكلية من خلال عقد المؤتمر تحاول أن تلقي الضوء على جوانب القصور في مجال التشريع والقضاء ؛ بهدف المعالجة بالتعديل أو الإلغاء أو استحداث نصوص تواكب التطورات والتقدم العلمي. مثمناً استجابة الباحثين لدعوة الكلية للمشاركة في المؤتمر العلمي لافتاً إلى تلقي المؤتمر لعشرات الأبحاث وأوراق العمل التي تساهم بشكل كبير في المعالجة التشريعية لمعايير العدالة في فلسطين

بدوره أعرب السيد (ستيسي) خلال كلمة له عن تقديره لجهود جامعة الأزهر العلمية واصفاً الشراكة مع هذه الجامعة بالأمر المفيد جداً ؛ لما تتمتع به من كفاءة وقدرة واكتراط في المجتمع القانوني . مشيراً إلى أن هذا المؤتمر إنما هو انعكاس لهذا الثراء وهذه القدرة والكفاءة للمجتمع . شاكراً كلية الحقوق على سماحها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يكون جزءاً من هذا المؤتمر داعياً لاستمرار هذه العلاقة وتعزيزها مستقبلاً.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

المبادرة الجزائرية الفلسطينية تقدم منحاً دراسية لطلبة جامعة الأمة.

غزة – صوت الأمة

رحب الأستاذ محمود أبو ندى ، مدير مقر جامعة الأمة للتعليم المفتوح في مدينة غزة ، بوفد المبادرة الجزائرية الفلسطينية الذي زار حرم الجامعة بمدينة غزة ، في إطار تقديم منح دراسية لطلبة جامعة الأمة .

حيث قال (أبو ندى) : إن المبادرة الجزائرية حضرت لجامعة الأمة ضمن أطار التعاون والتشبيك مع جامعة الأمة : للوقوف على احتياجات الطلبة وتقديم منح دراسية للطلبة المنقطعين عن الدراسة : بسبب عدم مقدرتهم دفع الرسوم الجامعية " .

مشيرا إلى أن جامعة الأمة تسعى جاهدة إلى تمكين كافة الطلبة : للتسجيل في الجامعة من خلال التواصل الفعال مع كافة مؤسسات المجتمع المدني : للحصول على الدعم المالي لهؤلاء الطلبة .

في حين أشاد وفد المبادرة الجزائرية الفلسطينية : بجامعة الأمة وحجم الانجازات التي وصلت إليها جامعة الأمة من رقي في : الجانب الأكاديمي والإداري والبحث العلمي . ووعد وفد المبادرة بتقديم كافة وسائل الدعم : من أجل رفعة التعليم في فلسطين

جامعة الأمةتشارك في فعاليات اليوم التعريفي ببرنامج (أراسموس بلس الاوروبي) في الجامعة الاسلامية

شارك خالد عاشور ، عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة الأمة ، افتتاح فعاليات "اليوم التعريفي ببرنامج (أراسموس بلس الأوروبي) حيث أوضح (عاشور) أن الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في إطلاق ودعم المشاريع النوعية تؤسس لمستقبل مشرق ونسعى في إنشاء شبكة تعليمية واعدة . من خلال ربط الأكاديميين الفلسطينيين بنظرائهم الأوروبيين ، مشيدا بمؤسسات التعليم العالي في فلسطين بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي .

من جانبه قال وزير التربية والتعليم العالي الدكتور صبري صيدم: إن "الشراكة مع الاتحاد والأوروبي مخزون معرفي وعلمي يستحق الاهتمام والتقدير. ويؤكد على الشراكة الحقيقية الممتدة إلى عمق وجذور المؤسسة الأكاديمية". كما تناول معالي الدكتور (صيدم) جانباً من مساعي وزارة التربية والتعليم العالي نحو تحسين المدخلات في المدارس: لتسهم بدورها في تحسين المخرجات في مؤسسات التعليم العالي.

وحضر الورشة من الجامعة الإسلامية: الأستاذ الدكتور عادل عوض الله رئيس الجامعة، والدكتور نظمي الصري ، نائب رئيس الجامعة للشئون الخارجية، والدكتور أحمد محيسن ، مساعد نائب الرئيس لشئون العلاقات الخارجية، والأستاذ حسام عابض ، منسق المنح الخارجية بمكتب نائب الرئيس للشئون الخارجية. كما شارك في الورشة من مدينة رام الله: الدكتور رائف تيم ، ممثل الاتحاد الأوروبي والدكتورة خيرية رصاص ، مستشارة رئيس الوزراء الفلسطيني لشئون الصحة والتعليم .. والدكتور نضال جيوسي ، مدير مكتب أراسموس بلس في فلسطين. كما حضرها : عدد من ممثلي مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الأهلية. وجمع من الأكاديميين والمهتمين.

وفد البنك الإسلامي الفلسطيني يبحث التعاون مع جامعة الأمة .

استقبلت جامعة الأمة للتعليم المفتوح ، وفدا من دائرة العلاقات العامة في البنك الإسلامي الفلسطيني في قطاع غزة ، وذلك لبحث سبل التعاون بين الجانبين بما يخدم طلبة العلم ، وكان في استقبال الوفد رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور نعمان علوان ، والأستاذ خميس العرابيد المدير المالي في حرم جامعة الأمة بمدينة الزهراء ، وحضر وفد البنك الإسلامي الفلسطيني ممثلاً بمدير العلاقات العامة الأستاذ محمد الطرطور رافقه الأستاذ عماد علوان للحديث حول سبل التعاون بين جامعة الأمة والبنك الوطني الإسلامي ، بدوره رحب رئيس الجامعة بالوفد الزائر مشيداً بالدور الوطني البارز في خدمة طلبة الجامعات وما يقدمه البنك الإسلامي الفلسطيني من إسهامات في تعزيز مسيرة التعليم ، منوها إلى استعداد الجامعة التعاون الكامل مع البنك الإسلامي الفلسطيني من أجل السماح للطلبة بتسديد الرسوم الجامعية ، وبناء علاقة تكاملية ضمن إطار برنامج الجامعة في التشبيك مع مؤسسات المجتمع المدني .

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

(راضي) يشارك بورقة علمية في:

مؤتمر القانون الدولي الإنساني في الجامعة الإسلامية.

قدم الدكتور فخري صبري راضي ، أستاذ القانون الدولي في جامعة الأمة للتعليم المفتوح في قطاع غزة ، والدكتور بسام العف ورقة علمية بعنوان: الهجمات العشوائية في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي الإنساني ، في الجلسة العلمية الثانية خلال المؤتمر الذي عقد بالجامعة الإسلامية تحت عنوان: " القانون الدولي الإنساني في ضوء الشريعة الإسلامية ضمانات التطبيق والتحديات المعاصرة ، حيث ترأس الجلسة العلمية الثانية الأستاذ الدكتور عبد الرحمن أبو النصر، وكان الدكتور محمد النجار قد وقف على ضوابط السلوك الإنساني الكفيلة باحترام قواعد القانون الدولي الإنساني، ولفت كل من: الدكتور فخري صبري راضي الأستاذ المساعد في جامعة الأمة للتعليم المفتوح، والدكتور بسام حسن العف، الأستاذ المساعد في كلية الدعوة الإسلامية التابعة لوزارة الأوقاف

والشئون الدينية بغزة إلى الهجمات العشوائية في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي الإنساني، ونوه كل من: الدكتور خالد عبد الجابر الصليبي، والدكتور أنور حمدان الشاعر، عضوي هيئة التدريس بكلية الشريعة والقانون: إلى الضرورة العسكرية بين الشريعة والقانون وتطبيقاتهما في الأراضي الفلسطينية. كما قدم كل من: الدكتور تيسير كامل إبراهيم ، والدكتور باسم صبحي بشناق ، عضوي هيئة التدريس بكلية الشريعة والقانون، ورقة عمل حول مبدأ التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي الإنساني ، وأوضح السيد (مامادو سو) مدير بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في غزة ، تقنين قواعد الحرب في الممارسات والعقيدة العسكرية.

بدوره، أشار الدكتور ماهر السوسي عميد كلية الشريعة والقانون في الجامعة الاسلامية ، إلى حرص كلية الشريعة والقانون منذ نشأتها على معالجة الجانب الحقوقي لأفراد المجتمع بأسره وفقاً لشريعة الإسلام، واهتمامها بتنقية فكر المجتمع وتهذيبه بكل ما علق به من شوائب تخالف شرع الله: من أجل احقاق حقوق الإنسان، واحتراماً للإنسان الذي أكرمه ربه ، وأضاف : بناءً على ذلك كانت البرامج الأكاديمية والخطط والمساقات الدراسية التي عززت هذا الجانب في الكلية. وقال الدكتور السوسي: "إن الكلية إذ تباشر فعاليات المؤتمر اليوم: إنما تفعل ذلك انسجاماً مع منهجها: وانسجاماً مع خططها وبرامجها في نشر الوعي الحقوقي على صعيد المجتمع المحلي والدولي والإقليمي ، وعرج الدكتور السوسي على البرامج التي عقدتها الكلية والمشاريع التي افتتحتها الكلية : لتعالج كل ما يؤثر سلباً على الإنسان: نتيجة الظروف المحيطة بالمجتمع ومنها: إنشاء العيادة القانونية الهادفة إلى حفظ حقوق الفئات المهمشة في المجتمع، فضلاً عن: الضعفاء والمعوين، وأصحاب الحقوق.

جامعة الأمة ، وسلطة النقد تنظمان محاضرة: حول إدارة الأنظمة الائتمانية ، وحماية حقوق المقترضين.

نظمت سلطة النقد ، وبالتعاون مع كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة الأمة للتعليم المفتوح ، محاضرة مختصة حول "إدارة الأنظمة الائتمانية وحماية حقوق المقترضين"

وقد حضر المحاضرة مشرف خدمات الجمهور أ.حسين زقوت، ووفد مرافق من سلطة النقد ، وعميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية د. خالد عاشور ومدير مقر غزة أ.محمود أبو ندى وأعضاء هيئة التدريس ، وطلبة الكلية في الجامعة.

وقد رحب عاشور في كلمة له بوفود سلطة النقد والحضور جميعا مثمنا دور سلطة النقد الفلسطينية ، في نشر هذه

المحاضرات التثقيفية لطلبة الجامعات الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة لمعرفة الأنظمة وحقوق المقترضين.

من جهته أوضح أ. حسين زقوت ، أهمية هذه المحاضرات في التحصيل المعرفي والعلمي لدى طلبة الجامعة والاستفادة منها في سوق العمل الفلسطيني مستعرضا ،دور سلطة النقد وتأسيسها ووظائفها ورسالتها المصرفية.

كما عرض (زقوت)أهم الأعمال والأنظمة المعمول بها في الجهاز المصرفي الصادرة عن سلطة النقد كنظام تصنيف المقترضين ، ونظام الشيكات العادة (نشام)، مشيرا الى عدد المصارف العاملة في فلسطين ومؤسسات الإقراض وطرق التعامل الصحيحة التي يتم بموجبها التعامل مع المصارف الفلسطينية.

كما وجه(زقوت) شكره إلى إدارة جامعة الأمة على التعاون بين الجانبين : لخدمة طلبة العلم، واضعاً إمكانية سلطة النقد أمام طلبة الجامعة : للتعرف على عمل سلطة النقد في قطاع غزة.

وأجاب أ. حسين زقوت في نهاية المحاضرة عن أسئلة طلبة الكلية مشيدا بحضور الطلبة والاستفادة من تلك المحاضرات العلمية.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

جامعة الأمة تشارك في ورشة عمل ، حول توحيد معايير مفاتيح القبول؛ لدراسة الاختصاصات الجامعية ونظام التجسير.

شارك مساعد رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية في جامعة الأمة الدكتور رأفت الهور. في ورشة حول توحيد معايير مفاتيح القبول لدراسة الاختصاصات الجامعية . ونظام التجسير بحضور: د أيمن البازوري . الوكيل المساعد لشئون التعليم العالي . و لجنة مختصة مكونة من : خبراء و نواب أكاديميين لعدد من مؤسسات التعليم العالي : الحكومية و الأهلية و الخاصة : لتوحيد معايير مفاتيح القبول : لدراسة الاختصاصات الجامعية و نظام التجسير . من خلال الأخذ برؤية ميدان التعليم العالي في بناء التوجهات المستقبلية للتعليم العالي .

وأشار د. البازوري: إلى أنه وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة و ضمن صلاحيات وزارة التربية و التعليم العالي التي نص عليها قانون التعليم العالي رقم (11) لسنة (1998) في مادة رقم (5) بند رقم (1) تقرر تشكيل لجنة توحيد معايير نظام التجسير و مفاتيح القبول : لدراسة الاختصاصات الجامعية .

و من الجدير بالذكر ، أن مهام تلك اللجنة تتلخص في وضع معايير محددة لمفاتيح قبول دراسة الاختصاصات الجامعية من حيث (المعدل و الفرع) لشهادة الثانوية العامة . و التي من خلالها تسمح للطالب الالتحاق بالاختصاصات الجامعية لشهادتي : (البكالوريوس و الدبلوم).

وتقديم رؤية لعملية التجسير من درجة الدبلوم المتوسط إلى درجة البكالوريوس بحيث تتضمن الرؤية تصوراً لماهية الاختصاصات التي يمكن التجسير إليها وفقاً لتخصص الدبلوم الذي يحمله الطالب.

إضافةً إلى تطوير اتجاه الطلبة نحو اختصاصات بعينها و الاختصاصات العلمية . وتحديد أية شروط أخرى لعملية القبول أو التجسير تراها اللجنة ضرورية في الاختصاصات بعينها كمستوى إتقان لغة التعلم أو توفر مهارات بعينها.

في حين أكد الدكتور رأفت الهور علي أهمية مهام تلك اللجنة : لتحسين جودة منتج التعليم العالي وفق رؤية موحدة و متفق عليها مع جميع المؤسسات المعنية لخدمة المجتمع : للوصول لمعايير توافقية بهذا الخصوص مع العمل على البناء على الموجود و تطويره .

جامعة الأمة تشارك في ورشة عمل حول "إسهامات البحث العلمي في خدمة القضية الفلسطينية"

شارك عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الأمة للتعليم المفتوح . د.عدنان أبو عامر في ورشة عمل نظمها مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات التابع لأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا بعنوان : إسهامات البحث العلمي في خدمة القضية الفلسطينية . بحضور عدد من الأساتذة ممثلين عن عمادات البحث العلمي بالجامعات الفلسطينية . و قد ناقشت الورشة عدداً من ورقات العمل التي حملت الكثير من وجهات النظر الدقيقة، والعميقة لموضوع البحث العلمي وأهميته في حياة الشعوب. وكيفية النهوض به لخدمة القضية الفلسطينية.

كما ناقشت الورشة المعوقات التي تكتنف طريق البحث العلمي: أمادية أم إدارية أم في المناهج البحثية أم الأمانة العلمية. وعدم وجود ثقافة بحثية ووعي بأهمية البحث العلمي. ومعوقات تتعلق بحرية الرأي الأكاديمي. ومعيقات أخرى تتعلق بصانع القرار الفلسطيني . و عدم الاعتماد على ما يمكن أن يطلق عليه (بابات الفكر). وغيرها من المعوقات التي توقفت في إطار بحثي واقعي لتشخيص المشكلة بشكل صحيح وواضح. وصولاً لحلول علمية وعملية واقعية. و قد خلصت ورشة العمل لمجموعة من التوصيات. منها : أن تعقد المؤسسات الأكاديمية . ومراكز الأبحاث العلمية: الاجتماعات وورش العمل والمؤتمرات ؛ لوضع الخطط والتصورات لزيادة البحث العلمي لقضيتنا الفلسطينية.

كما أوصت الورشة بأن تكون هناك ثقافة تنموية واعية وإستراتيجية مستقبلية للقطاع الحكومي . وصناع القرار: لدعم الجامعات والمراكز البحثية العلمية مادياً ومعنوياً ؛ لما يترتب عليها من نهضة علمية وبحثية ونصرة للقضية الفلسطينية. ووضع إستراتيجية مشتركة تهدف لدعم القضية الفلسطينية عامة و(القدس) خاصة. وإجراء دراسات علمية لمعوقات البحث العلمي التقني والإداري في الجامعات الفلسطينية. ثم وضع الحلول وتوجيه المؤسسات الإعلامية للاهتمام باللقاءات العلمية والبحثية من خلال نشر المؤتمرات والندوات العلمية المتعلقة بالقضية الفلسطينية. ونقلها للعالم العربي والإسلامي ؛ لزيادة الحشد الشعبي ومساندة القضية الفلسطينية.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

كلية العلوم الشرطية والقانون تنظم ورشة حول(العقوبات البديلة) .

عقدت جمعية الوداد للتأهيل المجتمعي بالتعاون مع كلية العلوم الشرطية والقانون بجامعة الأمة للتعليم المفتوح ، من خلال برنامج تعزيز سيادة القانون في الأراضي الفلسطينية ، والذي تنفذه بتمويل من الأمم المتحدة(UNDP/PAPP) لقاء مدينة بعنوان: بدائل العقوبات في التشريعات التطبيقة في فلسطين

ورحب عميد الكلية د. مازن نور الدين بالحضور وأشار إلى أهمية الموضوع وآثاره على نوعية القضاء والعدالة الجنائية في فلسطين . كما أكد على ضرورة تفعيل دور بدائل العقوبات ؛ لما في ذلك من مساهمة في تخفيف تكدس مراكز الإصلاح والتأهيل وتطبيق فعال لنظام العقوبات وأثرها الرادع الخاص والعام . وتحقيق أهدافها. ولقد انقسم الحديث الى محورين رئيسين :-

- المحور الأول بعنوان: لمحة امن بدائل العقوبات وكيفية تطبيقها

- والمحور الثاني بعنوان: دور تطبيق بدائل العقوبات في التخفيف عن مراكز الاصلاح والتأهيل وكيفية تفعيلها ... وقد بدأ الحوار الدكتور نافذ الدهون . بإعطاء لمحة عن بدائل العقوبات التي اتجه العالم الحديث على ادراجها في قوانينه والعمل على تطبيقها. والتي تحقق ذات الهدف التي تحققه العقوبة. فلم يعد الحبس مجديا اليوم وانما من خلاله يفسد المعتقلين ولا يكفل لإزالة للميول الاجرامية المتأصلة لدى العتاديين المجرمين وتلك اسميها مراكز تأهيل واصلاح وتكن عمليا ما يارس بها سجن . لقد ثبت الفاولة عند صياغة مشروع قانون المخدرات والمؤثرات العقلية) التجنب قدر الامكان موضوع عقوبة حبس الحريات ؛ لما يلحق هذا الامر من جمل كبير بالذات للمتعاطين او التاجر الا يوجد تميز بين التاجر والمتعاطي . فالتاجر لا يوجد خلاف كبير عليه ؛ لان الجناية واضحة والفساد يلحق المجتمع . ولكن المتعاطي هو من عليه الخلاف هل هو مريض؟ أم منحرف جنائيا؟

فيرى البعض ان المتعاطي مريض وبالتالي يحتاج الى مستشفى ومراكز اصلاح وتأهيل ودمج بالمجتمع . ففي بعض الدول الاوربية والعربية كالأردن التي استطاعت ان تنشئ مراكز لإعادة تأهيل ودمج الفرد بالمجتمع حتى مع الاحداث . تم تفعيل ضبط السلوك بإعطائه مساحة من الحرية مع ضبط السلوك في مساحة جغرافية محددة.

"بدأت بدائل العقوبات بتجهيز مصانع وورش عمل : لكي يكون المجرم فردا منتجا في المجتمع وتوجه تلك المصانع توجيها صحيحا كذلك استخدام المساجين في الاعمال العامة وكذلك استخدام الرقابة الالكترونية دون سلب حريته.

"تبلور فكرة ان بدائل العقوبات اصبحت امرا ضروريا وجوهريا لتفعيلها بشكل واقعي بنفذ فكان السؤال : مدى تطبيق بدائل عقوبات في وضعنا الاستثنائي الحال . وقد ووجه هذا السؤال الى الاستاذ راعي عاشور مدير المكتب الفني بالقضاء العسكري . وهو بدوره بين انهم يجدون مشكلة كبيرة في هذا الامر بالذات في قضايا التخابر . فالعقوبة البديلة تفرض على المدان او المحكوم عليه عوضا عن العقوبة السالبة للحرية . تكون منفذة مع الهدف الاصلي للعقوبة . وتكون ذات ردع عام وخاص . من شأنها ايضا اصلاح الجاني او المحكومة عليه وتأهيله. وقد تم عقد مؤتمرات في الامم المتحدة ؛ لبحث هذا الامر ١٩٨٥م حيث توصلوا الى ان بدائل العقوبات يجب ان تكون بدلا من العقوبة السالبة للحرية. ففي مجتمعنا الفلسطيني نجد عقوبات بديلة في قانون الاجراءات في وقف تنفيذ العقوبة في المواد(٨٥ – ٨٦) عقوبات بديلة مشروطة اخلاق مرتكبها وطبيعة الجرم . فلا يجوز ان تفرض في حالات العودة او حالات صعبة اخرى . وهناك بدائل العمل في المنفعة العامة . حيث سمحت المحكمة بتقديم طلب الى النيابة العامة : للعمل في المنفعة العامة للعقوبة التي تزيد عن سنة . وفي قانون الثوري لأصول المحاكمات لسنة ١٩٣٦ توجد عقوبة الغرامة كعقوبة بديلة عن عقوبة الحبس لمدة (٣) اشهر.

موضحا أن في القوانين الاوروبية توسع في القضايا البسيطة حيث اجازوا التشغيل في المنفعة العامة في الجنح وكذلك اشترطوا مزاولة مهنة وتوسعوا في مراقبة السلوك لدرجة الافراج عن الجناة بشرط محل الاقامة. وتقييد حركة الجاني ومراقبته فهي جميعها عقوبات بديلة للعقوبات السالبة للحرية.

فالطرق القضائية العادية لم تعد تحقق الهدف المرجو منها ولكن هناك فجوة ما بين الممارسة واحكام القانون . والعمل على تذليلها يحتاج الى كادر مختص ونفقات كثيرة واماكن معينة للعمل فيها وتجهيزها لطبيعة العمل الذي سيقوم به المحكوم عليهم

وأضاف : ان العقوبات السالبة للحرية تنع من القاضي . وكذلك العقوبة السالبة للحرية تكون من خلال سلطة القاضي التقديرية فنجد هيئة القضاة تفكر جديا بالبدائل للعقوبة . هيئة قضاة اخرين يعتقدون ان العقوبات الاصلية هي العقوبة الزاجرة للجريمة . ومن هنا نجد تباين في القضاء فنجد ان الترسانة القانونية تصطدم مع التشريعات الداخلية والدولية؛ لأنها قديمة من زمن الانتداب البريطاني والادارة المصرية . وبالتالي نجدها لا تواكب مجريات العصر والتطور والتقدم الذي يغزو العالم الآن ، لذا يجب أن تكون هناك نصوصاً جديدة ومعدلة بحسب رأي الدكتور مازن نور الدين تتناسب مع طبيعة دور المجرم والجرم وهل القانون على تطبيق النصوص ان وجدت قادرون على تفعيلها بشكل صحيح؟

النتائج والتوصيات:-

-يجب الاهتمام بمسألة بدائل العقوبات.

- يجب رفع الامر الى المجلس التشريعي للاهتمام به والعمل على تفعيل هذا الامر وادراجه في التشريعات القادمة وتطوير الاجراءات اللازمة خارج نظام العدالة الرسمي

- يجب محاولة تعطيل بعض العقوبات السالبة للحرية في الجرائم البسيطة.

-يجب أن تكون هناك تدابير تربوية ذات طابع ارشادي اجتماعي يحقق تطوير الاجراءات في قطاعات العدالة المختلفة.

-وجود اجراءات وتدابير خارج نظام العدالة الرسمي.

-تبادل الخبرات مع المؤسسات : لتنظيم نظم العدالة كلها لتكون منسجمة مع منظومة حقوق الانسان والمصالح الفضلى.

-توفير قدر كبير من المرونة في اختيار التدابير اللازمة التي تتعقد مع طبيعة الجرم وجسامته وشخصية الجاني . وحماية المجتمع وتجنب اللجوء الى العقوبات السالبة للحرية.

-ملائمة الترسانة القانونية مع التشريعات والمواثيق الداخلية والدولية.

-اخلاء السبيل المشروط .

-الامر برد الحق الى المجني عليه او تعويضه.

-الحكم مع وقف التنفيذ أو إرجاؤه.

-العقوبات الاقتصادية والجزاءات النقدية بديلا عن السالبة للحرية.

-العقوبات الشفهية : كالتحذير والتوبيخ والإنذار بالقضايا البسيطة.

-عدم الخلط بين بدائل العقوبة والتدابير الاحترازية.

-اجراء عملية بناء مقدرات ومؤسسات انفاذ القانون والجهات المساندة له.

-تدريب مختصين على آليات التعامل مع المحكوم عليهم بالعقوبات البديلة.

-تبادل الخبرات بين مؤسسات العدالة التي تنسجم مع منظومة حقوق الانسان.

-الاقامة الجبرية وتفعيلها بدلا عن سلب الحرية.

-الامر بستأدية خدمات المجتمع المحلي : لإعادة تأهيل المحكوم عليه بالمجتمع : بجعله فردا صالحا وشخصا طبيعيا.

-تجنب اللجوء الى العقوبات السالبة للحرية بالقدر الكبير.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

اشحن صيد
بتربح حتى 5 أضعاف عالأكيد
كمان بيوصلك كود للسحب على 5 جوائز أسبوعياً و 5 سيارات
للاشتراك بالحملة، اتصل مجاناً
#555*
لمشتركي الفاتورة ومكس، ستحصل على كود لدخول السحوبات بناءً على قيمة الإشتراك الشهري لبرنامجك
جوال
لمزيد من المعلومات والشروط 111 أو www.jawwal.ps
كل يوم جديد

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com